(٦) رد الفعل الاسرائيلي لمشروع الملك حسين

احمد خليفة

بات موقف اسرائيل الرسمي من مشروع الملك حسين واضحا — الرفض . وقد كان الرفض في البداية مطلقا متشنجا ، ثم جرى تليينه قليلا بشكل ضمني ، في حديث أدلى به ايغال الون ، نائب رئيسة الحكومة الاسرائيلية ، لصحيفة معريف بعد اسبوع تقريبا من القاء الملك حسين لبيانه . وقد عبرت الجهات الرسمية عن رفضها هذا في بيان صدر عن مكتب رئيسة الحكومة في ذات المساء الذي القى به الملك خطابه ، وفي البيان الذي ادلت به غولدا مئير رئيسة الحكومة أمام الكنيست في اليوم التالي ، وفي القرارات التي اتخذتها الكنيست في ختام المناقشات التي أعقبت القاء البيان . ولم تكتف الكنيست في قراراتها حول المشروع برفضه ، وانما أدخلت ضمنها فقرة تؤكد « ان الحقوق التاريخية للشعب اليهودي على ارض اسرائيل غير قابلة للطعن » (!) ، وهي فقرة قابلة للتفسير ، عندما ترد في سياق الرد على مشروع الملك حسين، بأن الكنيست ضد التخلي عن اي جزء من الضفة الغربية في حالة حدوث اتفاق سلام . وتظهر مطالعة الصحف الاسرائيلية ان بعض الفرقاء والوزراء في الحكومة الاسرائيلية لم يكونوا راضين عن الصورة العنيفة التي اتخذها الرفض الاسرائيلي في البيانين الحكوميين المشار اليهما اعلاه — وهي صورة تستدعي التساؤل : لماذا هذا الرفض رغم ان المشروع لم يتطرق لاسرائيل ، ولا يتناقض كلية — كما ذكر الكثيرون من المعلقين الاسرائيليين — مع مشروع الون الذي تجمع المصادر الاسرائيلية على انه مقبول من غالبية وزراء الحكومة واعضاء الكنيست ، ويمكن ان يكون مقبولا ، كما اظهر استفتاء نشرته يديعوت احرونوت في عدد ٣/٢٩/ ٧٢، من غالبية المواطنين. اما بالنسبة للمعارضة، فان الجناح اليميني المتطرف منها ، الممثل في الكنيست بكتلتي جاحال والمركز الحر ، قد رفض المشروع رفضا جازما ، باعتباره يحمل امكانية « اعادة تقسيم أرض اسرائيل » (!) — اي امكانية اعادة اجزاء معينة من الضفة الغربية الى السيادة الاردنية . وقد وصف بيجن زعيم جاحال في بيان كتلته مشروع الملك حسين بأنه « معلق في الهواء » واشار الى الشك القائم حول وجود اتفاق بين الاردن واسرائيل وطالب الحكومة بمد صلاحيات القانون الاسرائيلي الى كل المناطق المحتلة . وكرر شموئيل تامير زعيم المركز الحر في بيان كتلته ذات الطلب ، واتهم الحكومة بأنها بسياساتها المترددة تجاه ضم المناطق واستيطانها استيطانا واسعا شجعت الملك حسين على « اقتحام الفراغ الناجم » عن مثل هذه السياسات.ورفضت القائمة الرسمية، وهي التجمع الذي شكله بن غوريون قبل اعتزاله الحياة السياسية ، المشروع لانه لا يعرض اي شيء على اسرائيل . وتساءلت كتلة بوعالي اغودات يسرائيل الدينية عما اذا كان المشروع يستحق كل الضجة ، ورفضته لانه لا مجال للتنازل عن اي جزء من الضفة الغربية . ورفضه الحزب الشيوعي الاسرائيلي راكاح لانه يكرس وصاية الهاشميين على شعب فلسطين ويحرم الفلسطينيين من حق تقرير المصير ، ولانه يصرف الانتباه عن الاساس الوحيد في رأيه لتحقيق التسوية وهو قرار مجلس الامن ٢٤٢ . وكان الحزبان المعارضان الوحيدان الممثلان في الكنيست اللذان اعترضا على رفض الحكومة الاسرائيلية للمشروع هما الحزب الشيوعي الاسرائيلي ماكي وكتلة هعولام هزه — قوة جديدة ، فقد ذكر شموئيل ميكونس ، سكرتير ماكي ، في بيان كتلته ان هناك جوانب ايجابية في مشروع الملك حسين بالنسبة لاسرائيل ، والا لما كان تعرض لمثل هذه الحملة من قبل الدول العربية المتطرفة . وقال بأن الحل لا بد وان ينطلق من اعتراف الشعبين الفلسطيني واليهودي بحق تقرير المصير لكل منهما . أما أوري افنيري ، زعيم هعولام هزه — قوة جديدة ، فقد عرف بيان الملك حسين بأنه « اعتراف تاريخي بقيام أمة فلسطينية من قبل أشد أعدائها عداء لها » وطالب الحكومة بتمكين اجراء استفتاء فوري في الضفة الغربية وقطاع غزة ليقرر الفلسطينيون بأنفسهم فيما اذا كانوا يريدون دولة مستقلة او يريدون الحل الوارد في مشروع الملك . ورفض شلومو كوهن ، المنشق عن كتلة هعولام هزه — قوة جديدة المشروع لانه يتناقض مع تصوره الداعي لانشاء اتحاد فدرالي بين اسرائيل والضفة الغربية . [هآرتس ، دافار ٧٢/٣/١٧] .